

دور الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية في الحد من سياسة تمهيد الدخل

(دراسة على عينة من المراجعين الداخليين بالمصارف السودانية)

The role of contemporary trends in internal auditing in limiting income smoothing policy

(A study based on a sample of internal auditors in Sudanese banks)

أوشيك محمد أوشيك محمد 1 ، الزين عبدالله بابكر 2

1 جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا،

2 جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا.

تاريخ الاستلام: 2025/07/10 تاريخ القبول: 2025/10/29 تاريخ النشر: 2026/01/15

Abstract :

This study aimed to explore the impact of contemporary trends in internal auditing on curbing income smoothing practices in Sudanese banks.

The results revealed a statistically significant positive relationship between the dimensions of internal auditing—namely, the governance role, the advisory role, and the effectiveness of risk management—and the reduction of income smoothing practices in Sudanese banks. These findings indicate that strengthening the governance and advisory roles of internal auditing, alongside enhancing the effectiveness of risk management, contributes effectively to limiting accounting practices aimed at income smoothing and reinforces the quality and reliability of financial reporting within the Sudanese banking environment.

Keywords: Internal auditing, governance role, advisory role, risk management, income smoothing.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أثر الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية في الحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل في المصارف السودانية.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد المراجعة الداخلية، المتمثلة في الدور الحوكمي والدور الاستشاري وفعالية إدارة المخاطر، والحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل في المصارف السودانية. وتشير هذه النتائج إلى أن تعزيز الأدوار الحوكمية والاستشارية للمراجعة الداخلية، إلى جانب الارتقاء بفعالية إدارة المخاطر، يسهم بشكل فعال في تقليص الممارسات المحاسبية الهادفة إلى تمهيد الدخل، ويعزز من جودة التقارير المالية وموثوقيتها ضمن البيئة المصرفية السودانية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، الدور الحوكمي، الدور الاستشاري، إدارة المخاطر، سياسة تمهيد الدخل.

مقدمة:

تُعتبر الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية إحدى الركائز الأساسية التي تطورت تدريجياً مع تطور بيئة الأعمال وزيادة تعقيد العمليات داخل المؤسسات المالية، فبعد أن كان مفهوم المراجعة الداخلية في بداياته يقتصر على فحص الدفاتر والسجلات المالية، شهد هذا المفهوم تطوراً ملحوظاً منذ أوائل القرن العشرين، حيث انتقل من كونه وظيفة رقابية تقليدية إلى منظومة شاملة تهدف إلى تعزيز الحوكمة وتقديم الاستشارات وإدارة المخاطر، إذ بات يُنظر إلى المراجعة الداخلية اليوم كأداة استراتيجية تدعم كفاءة وفعالية العمل المؤسسي وتحقيق أهداف الحوكمة الشاملة، وذلك من خلال أدوارها المتعددة في تقديم الضمانات والتوصيات وتقييم المخاطر.

وتعد سياسة تهديد الدخل إحدى السياسات المحاسبية المثيرة للجدل التي ظهرت مع تطور الفكر المحاسبي وتزايد الضغوط لتحقيق الاستقرار في نتائج الأعمال، حيث بدأت ملامح هذه السياسة تظهر بوضوح في منتصف القرن العشرين مع زيادة الاهتمام بالحاسبة الإبداعية، إذ تشير سياسة تهديد الدخل إلى قيام الإدارة بتعديل أو ترتيب نتائج الدخل المحاسبي عبر استخدام تقديرات أو خيارات محاسبية بهدف عرض نتائج أكثر استقراراً وأقل تقلباً، وهو ما قد يؤثر على مصداقية القوائم المالية ويحد من قدرة مستخدميها على اتخاذ قرارات رشيدة.

وفي ضوء ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف دور الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية بأبعادها الثلاثة (الدور الحوكمي، الدور الاستشاري، إدارة المخاطر) في الحد من ممارسات سياسة تهديد الدخل في المصارف السودانية، حيث تبرز أهمية البحث في الكشف عن مدى فعالية هذه الأبعاد في التصدي لممارسات تهديد الدخل، وما يمكن أن تحققه الدراسة من نتائج تعزز من شفافية الإفصاح المالي وجودة التقارير في القطاع المصرفي السوداني.

1. مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في أن سياسة تهديد الدخل تُعد من الظواهر المحاسبية الخطيرة التي تهدد مصداقية التقارير المالية وتنعكس أثراً سلبياً على ثقة المستثمرين والمتعاملين مع المصارف، إذ أثبتت العديد من الدراسات أن تهديد الدخل كان سبباً في حدوث أزمات مالية عالمية وتعرض بعض المؤسسات لحسائر فادحة نتيجة انحراف المعلومات المالية عن واقعها الحقيقي، مما يجعل من الضروري البحث في السبل الكفيلة بالحد من هذه الممارسات، ومن هنا يبرز التساؤل الرئيسي للدراسة: "ما مدى إسهام الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية، بأبعادها الحوكمي والاستشاري

وإدارة المخاطر، في الحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل في المصارف السودانية؟" ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية:

- إلى أي مدى يسهم الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في الحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل بالمصارف السودانية؟
- ما أثر الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية في الحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل؟
- كيف تؤثر فعالية إدارة المخاطر بوظيفة المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل بالمصارف؟

2. أهمية الدراسة

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من ارتباطها المباشر بقضية معاصرة في مجال المراجعة الداخلية والمحاسبة، حيث تسد فجوة معرفية حول أثر الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في الحد من أحد أهم مظاهر المحاسبة الإبداعية وهو تمهيد الدخل، كما تقدم الدراسة إطاراً نظرياً وتحليلياً يسهم في إثراء الأدبيات ذات الصلة من خلال الربط بين أبعاد المراجعة الداخلية الحديثة وممارسات إدارة الدخل في القطاع المصرفي، مما يفتح آفاقاً جديدة للباحثين والمهتمين بدراسات الحوكمة والرقابة المالية.

وتتجلى الأهمية العملية للدراسة في تقديم مؤشرات واضحة وعملية لصناع القرار والمديرين في المصارف السودانية حول فعالية أدوار المراجعة الداخلية في مكافحة تمهيد الدخل، بالإضافة إلى دعم الجهات الرقابية في تطوير معايير المراجعة الداخلية بما يتلاءم مع التحديات المعاصرة، كما تزود الممارسين بتوصيات عملية تساعد في تعزيز الشفافية والعدالة في عرض النتائج المالية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على ثقة المتعاملين والمستثمرين في القطاع المصرفي السوداني.

3. أهداف الدراسة

- تحديد أثر الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في الحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل في المصارف السودانية.
- تحليل دور المراجعة الداخلية الاستشاري في الحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل في المصارف السودانية.
- بيان مدى فعالية إدارة المخاطر في المراجعة الداخلية وأثرها في الحد من ممارسات سياسة تمهيد

الدخل في المصارف السودانية.

4. فرضيات الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات الآتية :

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية والحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر والحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل.

5. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف رصد وتحليل العلاقة بين الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية وسياسة تمهيد الدخل، وتم جمع البيانات الأولية من خلال تصميم استبانة وزعت على عينة من المراجعين الداخليين العاملين في المصارف السودانية، وقد خضعت البيانات للتحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS لاختبار الفرضيات واستخلاص النتائج، مما أتاح تحقيق موضوعية ودقة في التوصل إلى العلاقات بين المتغيرات قيد الدراسة.

6. الدراسات السابقة:

دراسة: (عبد الرحمن، 2018)

تمثلت مشكلة الدراسة في تعرض مساهمي المصارف والشركات المساهمة العامة لخسائر كبيرة بسبب تصرفات الإدارة التنفيذية في ظل انفصال الملكية عن الإدارة وغياب أدوات الرقابة المباشرة للمساهمين، وكان الهدف الرئيسي التحقق من أثر الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية، مثل الاستقلالية وتقديم الخدمات الاستشارية والتأكيدية، على حقوق المساهمين ضمن إطار الحوكمة. أظهرت النتائج أن الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ساهمت في تحقيق المعاملة العادلة ونمو حقوق المساهمين في المصارف السودانية، وأوصت الدراسة بإصدار معايير حديثة للمراجعة الداخلية في السودان.

دراسة: (Timothy ، 2021) .

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى مساهمة حوكمة الشركات في تحقيق جودة المراجعة الداخلية وتأثير ذلك على جودة التقارير المالية في المؤسسات المالية الأوغندية، وكان الهدف تحديد العلاقة بين آليات الحوكمة مثل خبرة المجلس واستقلاليته وأداء المجلس، وجودة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية. أشارت النتائج إلى ارتباط كبير بين خبرة وأداء مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية، كما أن جودة المراجعة الداخلية ترتبط بشكل قوي بجودة التقارير المالية، بينما لم تظهر استقلالية المجلس مؤشراً مهماً لجودة التقارير

دراسة: (أحمد، 2021)

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الاهتمام في البلدان العربية بدور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في إدارة الأرباح بالرغم من أهميته في الدول المتقدمة، وكان الهدف معرفة العلاقة بين أبعاد المراجعة الداخلية الحديثة (الاستشاري، التوكيدي، الحوكمي) وبين إدارة الأرباح. أظهرت النتائج أن إدارة الأرباح قد تمثل نوعاً من الخداع رغم قانونيتها، وأن أدوار المراجعة الداخلية المختلفة ساعدت في تعزيز الرقابة وضمان دقة المعلومات بالمصارف، وأوصت الدراسة بتفعيل الرقابة الداخلية وفرض عقوبات على الشركات التي تمارس إدارة الأرباح، مع التشديد على استقلالية المراجع الداخلي.

دراسة: (آدم، 2021)

تمثلت مشكلة الدراسة في الغش والتلاعب المتعمد في القوائم المالية وما يسببه من خسائر لأصحاب المصالح، وكان الهدف دراسة مدى فاعلية الأنشطة المعاصرة للمراجعة الداخلية، وخاصة إدارة المخاطر، في اكتشاف الغش المالي. توصلت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية أسهمت في إدارة المخاطر وكشف الممارسات غير السليمة، وأن تطبيق الدور الحوكمي عزز موثوقية التقارير المالية، كما ساهمت الاستقلالية في اكتشاف الغش وتقديم قوائم مالية سليمة، وأوصت بضرورة تفعيل الأنشطة المعاصرة للمراجعة الداخلية ورفع كفاءة المراجعين بالتدريب.

دراسة: (محمد، 2022)

تمثلت مشكلة الدراسة في سلوك بعض الشركات الانتهازي في إدارة الأرباح، وتأثير ذلك على تحريف القوائم المالية وتشويه الربح، وهدفت إلى بيان العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية والحد من ممارسات إدارة الأرباح. أظهرت النتائج وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجعين الداخليين بالموضوعية وجودة تنفيذ مهام المراجعة والمقدرة المهنية، وبين الحد من إدارة الأرباح،

وأوصت بتفعيل الرقابة الداخلية وفرض عقوبات على الشركات المخالفة وضرورة الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة.

7. المقارنة مع الدراسات السابقة:

تناولت دراسة الباحثان بشكل مباشر ومتكامل العلاقة بين الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية بأبعادها الثلاثة (الدور الحوكمي، الدور الاستشاري، إدارة المخاطر) والحد من ممارسات سياسة تهديد الدخل في المصارف السودانية، وهو ما يمثل معالجة شاملة لموضوع تهديد الدخل في قطاع المصارف عبر أدوات المراجعة الداخلية. فعند المقارنة مع الدراسات السابقة، يتبين ان دراسة عبد الرحمن (2018)، ركزت على أثر الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية على حقوق المساهمين من زاوية الحوكمة، بينما دراسة الباحثان توسعت لتشمل جميع أبعاد المراجعة الداخلية وربطها تحديداً بممارسات تهديد الدخل. أما دراسة Timothy (2021)، فقد بحثت العلاقة بين آليات الحوكمة وجودة المراجعة الداخلية والتقارير المالية في المؤسسات المالية، في حين أن دراسة الباحثان حددت بوضوح كيف تؤدي وظائف المراجعة الداخلية للحد من تهديد الدخل، مع تطبيق ميداني في البيئة السودانية. وبالنسبة لدراسة أحمد (2021)، فقد ركزت على العلاقة بين الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وإدارة الأرباح، في حين أن دراسة الباحثان عالجت ممارسات تهديد الدخل بمدخلها ومخاطرها بشكل مستقل. ودراسة آدم (2021) انصبت على دور الأنشطة المعاصرة للمراجعة الداخلية في اكتشاف الغش المالي، بينما دراسة الباحثان استهدفت الحد من تهديد الدخل كسياسة محاسبية تؤثر في مصداقية القوائم المالية. أما دراسة العربي (2022)، فقد تناولت جودة المراجعة الداخلية وعلاقتها بإدارة الأرباح في مكاتب المراجعة، بينما دراسة الباحثان تناولت الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية في القطاع المصرفي وربطتها بشكل تطبيقي مع الحد من تهديد الدخل. من هنا، تظهر مساهمة دراسة الباحثان في تقديم نموذج تطبيقي جديد يبرز التأثير الشامل للأدوار المعاصرة للمراجعة الداخلية على الحد من ظاهرة تهديد الدخل، ويوفر أساساً علمياً وعملياً لإدارة المخاطر المحاسبية في المصارف السودانية.

أولاً: الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية وسياسة تهديد الدخل

تعد الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية من المواضيع الجوهرية في الأدبيات المحاسبية الحديثة، حيث أصبح للدور الحوكمي للمراجعة الداخلية أهمية متزايدة في تعزيز فعالية الحوكمة المؤسسية. فوفقاً لحوكمة الشركات، يجب أن تحتل المراجعة الداخلية موقعاً مميزاً في الهيكل

الإداري، بحيث ترتبط بالعضو المنتدب مباشرة دون تدخل الإدارة التنفيذية، ويشترط أن تتمتع بالاستقلال التام عن الإدارة التنفيذية لتحقيق الفعالية المطلوبة (يوسف، 2005، ص 28). أما الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية، فقد أصبح يشمل تقديم خدمات استشارية تسهم في تحسين حوكمة المنظمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة، وتمثل هذه الخدمات في تقديم المشورة والتدريب، وتحديد طبيعة ونطاق المهام الاستشارية بما يضيف قيمة للمنشأة، دون أن يتحمل المراجعون الداخليون أي مسؤولية إدارية مباشرة (The Institute of Internal Auditors, 1994, p.3). كما أن للمراجعة الداخلية دوراً مهماً في إدارة المخاطر، من خلال اختيار أدوات الرقابة والاستجابات المناسبة لمواجهة المخاطر وتخفيفها إلى المستويات المقبولة، وتقديم تأكيد حول فعالية عمليات إدارة المخاطر وتقييم الأمن والحماية المقدمة (خليل، 2008، ص 91).

أما فيما يتعلق بمفهوم تهديد الدخل، فيشير الفكر المحاسبي إلى أن تهديد الدخل هو تدخل مقصود من قبل الإدارة بهدف تجنب حدوث تغيرات كبيرة في رقم الدخل المعلن، بما يتوافق مع الأهداف المحددة مسبقاً بشأن الإفصاح المحاسبي (هويدي، 1998، ص 374). ويهدف ذلك إلى تحقيق استقرار نسبي في نتائج الأعمال بما يخدم مصالح الإدارة أو يواكب توقعات السوق.

وفيما يخص علاقة الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية بالحد من ممارسات سياسة تهديد الدخل، فقد أفرزت ممارسات تهديد الدخل العديد من الأزمات والفضائح المالية العالمية، كما أثرت سلباً على موثوقية وعدالة القوائم المالية المنشورة ومصداقية معديها ومراجعها، ولعل من أبرز هذه الأزمات الأزمة المالية العالمية في النصف الثاني من عام 2008 التي أدت إلى إفلاس بنك Lehman Brothers الأمريكي وخسائر ضخمة في القطاع المالي الأمريكي وصلت إلى 8.2 تريليون دولار (سعد الدين، 2009، ص 146). بناءً على ذلك، أصبح من الضروري تحديد العلاقة بين الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية وممارسات تهديد الدخل.

يمثل الدور الحوكمي للمراجع الداخلي دوراً مهماً في مواجهة ممارسات تهديد الدخل، إذ أدت هذه الممارسات إلى أزمة ثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة وقدرتها على كشف ممارسات الإدارة الاحتيالية، خاصة فيما يتعلق برقم الربح المحاسبي الذي يعد من أهم المعلومات لمستخدمي القوائم المالية. وقد بينت الدراسات أن وجود إدارة مراجعة داخلية عالية الجودة من حيث المؤهلات والشهادات المهنية، التدريب، الخبرة العملية، المعرفة بعمليات الشركة، الاستقلال التنظيمي، عدم المشاركة في الأعمال التنفيذية، وجود دليل للمراجعة الداخلية، ونظام رقابة جودة الأداء، كلها

عوامل تساهم في الحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل وتحسين جودة التقارير المالية (الرفاعي، 2010، ص 1-7). وتمثل أهمية المراجعة الداخلية كآلية حوكمة في دورها الإيجابي كنشاط مضيف للقيمة من خلال توفير إشارات تحذيرية عن وجود ممارسات تمهيد الدخل، وتقديم خدمة التأكيد الموضوعي عبر تقييم الأنشطة المالية والتشغيلية وعمليات الحوكمة، بما يعزز الثقة والشفافية بالإفصاح عن حقوق المساهمين.

أما الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية فيرتبط بتقديم المشورة للإدارة حول كفاءة نظام الرقابة الداخلية والأنشطة الاستثمارية والتمويلية، كما يساعد الإدارة في ترشيح المراجع الخارجي وتقدير الدخل الخاضع للضريبة. وقد أظهرت الدراسات أن المرونة في قائمة التدفقات النقدية تتيح للمديرين إمكانية التلاعب من خلال إعادة تصنيف التدفقات النقدية بين الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، أو بين التدفقات المستمرة وغير المستمرة، وهي أساليب تدخل ضمن إطار المحاسبة الإبداعية التي يمكن أن تخفي حقيقة الأداء المالي (أبو تمام، 2013، ص 60-61؛ Mulford & Comiskey, 2002, p.355-356). ومن هنا يأتي دور المراجعة الداخلية في تقديم خدمات استشارية للإدارة، وتزويدها بالمعلومات والتوصيات لتحسين الأداء وتعزيز فعالية الرقابة الداخلية للحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل.

وفيما يتعلق بإدارة المخاطر، تبرز ممارسات تمهيد الدخل في التلاعب بتوقيت الصفقات وتكوين المخصصات، وهي إجراءات يمكن أن تؤدي إلى تحويل النتائج المالية بما يخدم أهداف الإدارة أو المؤسسة، لا سيما في ظل وجود فروقات بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية للأصول أو الالتزامات، أو عند تقدير المخصصات المختلفة (رزق، 2011، ص 60). وقد أشار معهد المراجعين الداخليين الأمريكي إلى أن دور المراجعة الداخلية المعاصرة تجاوز حماية الأصول والتحقق من مصداقية البيانات المحاسبية إلى المساهمة الفاعلة في تحقيق استراتيجية المنشأة من خلال إدارة المخاطر وتصنيفها وقياسها، ومتابعة الالتزام بمعايير إدارة المخاطر وتقييم ملاءمة تكلفة الضوابط مع نوعية المخاطر، وهو ما يساهم في الحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل وتحسين جودة وشفافية التقارير المالية. (The Institute of Internal Auditors, 2010).

ثانياً: الدراسة الميدانية:

1. مجتمع وعينة الدراسة :

شمل مجتمع الدراسة العاملين في عينة مختارة من المصارف السودانية، وهي بنك التضامن الإسلامي، بنك النيل، بنك أم درمان الوطني، بنك الجزيرة، بنك المزارع، بنك الثروة الحيوانية، البنك العقاري، بنك الادخار، وبنك الخرطوم، حيث استهدف البحث الأفراد الذين تربطهم علاقة مباشرة بموضوع المراجعة الداخلية وسياسة تمهيد الدخل ضمن هذه المؤسسات. وقد ضم المجتمع فئات مهنية متعددة مثل مديري الإدارات، مديري الفروع، رؤساء الأقسام، مديري إدارة المخاطر، مديري الاستثمار، والموظفين، إلى جانب فئات وظيفية أخرى ذات صلة. ومن هذا المجتمع، تم اختيار عينة البحث بصورة عشوائية بحيث تشمل كافة المستويات الوظيفية المذكورة، حيث وزع عدد (160) استبانة على المبحوثين، وتم استرجاع (150) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وقد استخدمت هذه البيانات في اختبار فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج ذات العلاقة بموضوع البحث.

2. الأساليب الإحصائية:

اعتمد الباحثان في تحليل بيانات الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة البيانات ونوعية المتغيرات، حيث تم في البداية ترميز أسئلة الاستبانة وتفرغ البيانات المجمعة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتم تحليلها لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها. وفي هذا الإطار، تم التأكد أولاً من صدق الاستبانة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين الأكاديميين من عدة جامعات سودانية مرموقة، حيث تم الأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات اللازمة لضمان ملائمة الأداة. كما تم التحقق من ثبات الاستبانة بحساب معامل ألفا كرونباخ لجميع المحاور، إضافة إلى استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس الاتساق الداخلي لل فقرات، حيث اعتُبر المقياس ملائماً إذا تجاوزت قيمة ألفا كرونباخ 0.60%، ولغرض وصف خصائص العينة وتحليل البيانات الأساسية، تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الوصفية مثل الجداول التكرارية، النسب المئوية، الرسوم البيانية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وذلك لتوضيح توزيع مفردات العينة والتعرف على الاتجاهات العامة لآرائهم. أما في الجانب الاستدلالي، فقد تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر المتغيرات المستقلة (أبعاد الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية) على المتغير التابع (سياسة تمهيد الدخل)، مع تقدير المتوسطات والانحرافات المعيارية لجميع العبارات، وترتيبها وفقاً

لاستجابات الباحثين. وقد مكنت هذه الأساليب الباحثين من اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج بصورة دقيقة وموضوعية.

جدول (1) معامل الثبات (طريقة الفا كرونباخ)

المحاور	عدد العبارات	درجة الثبات	درجة المصدقية
المحور الأول: الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية			
البعد الاول: الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية	10	.875	0.935
البعد الثاني: الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية	10	.883	0.94
البعد الثالث: إدارة المخاطر	10	.912	0.955
المحور الثاني : ممارسات سياسة تمهيد الدخل	10	.936	0.967
جميع المحاور	40	.959	0.979

المصدر: إعداد الباحثين، الدراسة الميدانية، 2025م

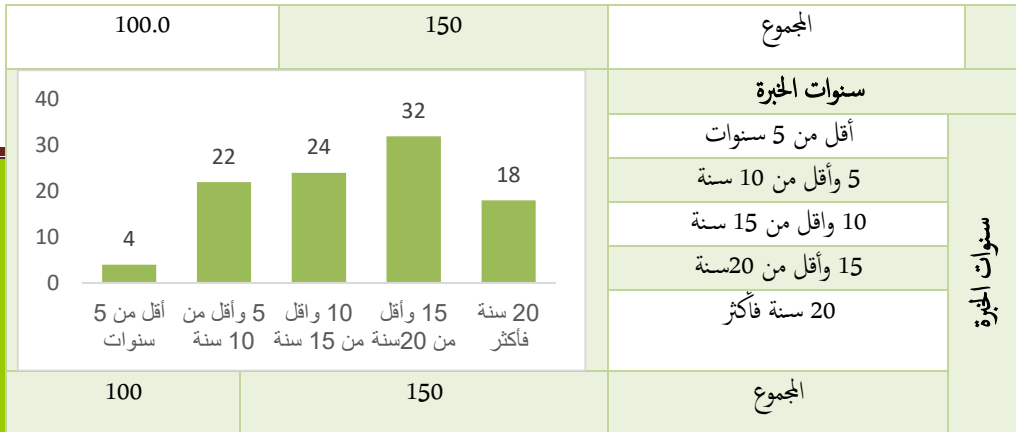
يُظهر الجدول (1) نتائج تحليل معامل الثبات باستخدام طريقة ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة الرئيسية، حيث تشير القيم المرتفعة لمعامل الثبات (تتراوح بين 0.875 و 0.959) إلى درجة عالية من الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة، مما يعزز موثوقية الأداة وقابليتها للتعميم. ففي **المحور الأول** (الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية)، حققت الأبعاد الثلاثة (الدور الحوكمي، والدور الاستشاري، وإدارة المخاطر) معاملات ثبات عالية (0.875، 0.883، 0.912 على التوالي)، مما يؤكد تماسكها المفاهيمي وقدرتها على قياس البناء النظري المستهدف. أما **المحور الثاني** (ممارسات تمهيد الدخل) فقد سجل أعلى معامل ثبات (0.936)، مما يعكس وضوح وصياغة العبارات في قياس هذا المتغير الحساس. كما أن معامل الثبات الكلي (0.959) يؤكد تجانس الأداة ككل، مع درجات مصداقية عالية (تصل إلى 0.979)، مما يبرر استخدامها في التحليل الإحصائي. هذه النتائج تُعد مُرضية وفق المعايير الأكاديمية ($\alpha > 0.7$)، وتُسهم في تعزيز مصداقية النتائج المُستخلصة حول دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل..

3. تحليل البيانات الشخصية:

تضمنت العينة مجموعة من الخصائص الديموغرافية والمهنية، شملت التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة. ويستعرض الجدول رقم (2) التالي التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة، مما يوضح السمات الأساسية الأولية لعينة الدراسة.

جدول (2) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية

40,7 23,3 18 6 6,7 5,3 المحاسبة ادارة الاعمال الاقتصاد الدراسات المالية... نظم المعلومات... اخرى	التخصص العلمي	
	المحاسبة	التخصص العلمي
	ادارة الاعمال	
	الاقتصاد	
	الدراسات المالية والمصرفية	
	نظم المعلومات والمعلومات المحاسبية	
	اخرى	
100.0	150	المجموع
34 14 37,3 12 2,7 بكالوريوس دبلوم عالي ماجستير دكتوراة اخرى	المؤهل العلمي	
	بكالوريوس	المؤهل العلمي
	دبلوم عالي	
	ماجستير	
	دكتوراة	
	اخرى	
	المجموع	
100.0	150	
15,3 2,7 2,7 1,3 13,3 64,7 زمالة المحاسبين القانونيين السودانية زمالة المحاسبين القانونيين العربية زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية زمالة أخرى لا يوجد مؤهل مهني	المؤهل المهني	
	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	المؤهل المهني
	زمالة المحاسبين القانونيين العربية	
	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	
	زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية	
	زمالة أخرى	
	لا يوجد مؤهل مهني	
100.0	150	المجموع
13,3 14 27,3 5,3 3,3 32,7 4 مدير ادارة مدير فرع رئيس قسم مدير ادارة مخاطر مدير استثمار موظف اخرى	المسمى الوظيفي	
	مدير ادارة	المسمى الوظيفي
	مدير فرع	
	رئيس قسم	
	مدير ادارة مخاطر	
	مدير استثمار	
	موظف	
	اخرى	



المصدر: إعداد الباحثين، الدراسة الميدانية، 2025م

أظهر الجدول (2) التوزيع التكراري لعينة الدراسة أن غالبية المشاركين ينتمون إلى تخصصات المحاسبة وإدارة الأعمال والاقتصاد بنسبة إجمالية بلغت 88%، ما يعكس تمثيلاً قوياً للتخصصات المرتبطة مباشرة بموضوع الدراسة. أما من حيث المؤهل العلمي، فقد تبين أن الغالبية العظمى (83.3%) يحملون مؤهلات جامعية عليا (بكالوريوس وما فوق)، يتقدمهم حملة الماجستير بنسبة 37.3%، مما يعكس ارتفاع المستوى الأكاديمي للعينة. وفيما يخص المؤهل المهني، أوضحت النتائج أن 64.7% من الأفراد لا يحملون مؤهلات مهنية متخصصة، بينما توزع الباقون بين زمالات محلية ودولية بنسب أقل، وهو ما يعكس واقع البيئة المهنية في القطاع المصرفي المدروس. من ناحية المسمى الوظيفي، شكّل المحاسبون النسبة الأكبر (29.5%)، تلاهم المديرون الماليون ورؤساء الحسابات والمراجعون الداخليون، مع تنوع ملحوظ في الوظائف الأخرى المرتبطة بالمراجعة وإدارة المخاطر. وبالنسبة لسنوات الخبرة، أظهرت النتائج أن معظم أفراد العينة (96%) يمتلكون خبرة عملية تتجاوز خمس سنوات، مع تركيز خاص على ذوي الخبرة المتوسطة والطويلة (15 سنة فأكثر) الذين يمثلون نصف العينة تقريباً. يعكس هذا التوزيع سيطرة التخصصات المحاسبية وجدارة المؤهلات الأكاديمية وتنوع الخبرات العملية، مما يعزز موثوقية استجابات العينة ويخدم أهداف البحث في سياق المراجعة الداخلية وتمهيد الدخول بالمصارف السودانية.

4. اختبار الفرضيات:

انطلاقاً من أهداف الدراسة، التي تركز على استكشاف تأثير الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية بأبعادها الحوكمي والاستشاري وإدارة المخاطر في الحد من ممارسات سياسة

تمهيد الدخل بالمصارف السودانية، فقد تم اعتماد أسلوب الانحدار الخطي البسيط لقياس قوة واتجاه العلاقة بين كل بعد من أبعاد المراجعة الداخلية والمتغير التابع. وقد تم بناء النماذج الإحصائية على أساس تحليل البيانات المستقاة من عينة الدراسة، بما يسمح بتقييم مدى مساهمة الأدوار المختلفة للمراجعة الداخلية في مكافحة تمهيد الدخل، وقياس حجم التأثير ودلالته الإحصائية. وتعرض الفقرات التالية نتائج اختبار الفرضيات الثلاث، مع تفسير دقيق لمعاملات الارتباط والتحديد والانحدار، بما يوضح الأثر النسبي لكل بعد من أبعاد المراجعة الداخلية في معالجة ظاهرة تمهيد الدخل في البيئة المصرفية السودانية.

اختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل

جدول (3) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الأولى

نموذج الانحدار			
النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
1	.277 ^a	.077	.070
التباين			
قيمة (F)		مستوي المعنوية	
12.279		.001 ^a	
معاملات الانحدار			
المعاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوي المعنوية
الثابت	.699	.841	.402
الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية	.648	3.504	.001

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2025م.

يُظهر تحليل الانحدار الخطي البسيط في الجدول (3) وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل (معامل الارتباط $P=0.001$ ، حيث يفسر الدور الحوكمي ما نسبته 7.7% من التباين في الحد من تمهيد الدخل (معامل التحديد $P=0.077$)، مع ملاحظة أن هذه النسبة المتواضعة تشير إلى وجود عوامل أخرى غير ممثلة في النموذج تؤثر في هذه العلاقة. معامل الانحدار البالغ 0.648 ($P=0.001$) يؤكد أن لكل وحدة زيادة في ممارسات الدور الحوكمي، يتحقق 0.648 وحدة تحسن في الحد من تمهيد الدخل. هذه النتائج تدعم الفرضية الأولى ولكن بقوة تأثير محدودة.

اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية والحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل

جدول (4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثانية

نموذج الانحدار			
النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
1	.409 ^a	.167	.162
التباين			
قيمة (F)		مستوي المعنوية	
29.756		.000 ^a	
معاملات الانحدار			
المعاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوي المعنوية
الثابت	.312	.514	.608
البور الاستشاري للمراجعة الداخلية	.765	5.455	.000

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2025م.

يُظهر تحليل الانحدار الخطي البسيط في الجدول (4) وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية والحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل (معامل الارتباط 0.409، قيمة $P=0.000$). حيث يفسر الدور الاستشاري ما نسبته 16.7% من التباين في الحد من تمهيد الدخل (معامل التحديد 0.167)، وهي نسبة أعلى مقارنة بالدور الحوكمي في الفرضية الأولى، مما يشير إلى الأهمية النسبية للبعد الاستشاري في مكافحة هذه الممارسات. معامل الانحدار البالغ 0.765 ($P=0.000$) يدل على أن لكل وحدة زيادة في فعالية الدور الاستشاري، يتحقق 0.765 وحدة تحسن في الحد من تمهيد الدخل. هذه النتيجة تعزز فرضية أن النصح والإرشاد الذي تقدمه المراجعة الداخلية للإدارة قد يكون أكثر فعالية من الجوانب الرقابية البحتة في معالجة مشكلة التمهيد. قيمة F الكبيرة (29.756) تؤكد صلاحية النموذج الإحصائي بشكل عام.

اختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر والحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل

جدول(5)نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثالثة

نموذج الانحدار			
النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
1	.471 ^a	.222	.216
التباين			
قيمة (F)		مستوي المعنوية	
42.110		.000 ^a	
معاملات الانحدار			
المعاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوي المعنوية
الثابت	-.016	-.029	.977
إدارة المخاطر	.840	6.489	.000

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2025م.

يُظهر تحليل الانحدار الخطي البسيط في الجدول (5) وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عالية بين فعالية إدارة المخاطر والحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل (معامل الارتباط 0.471، قيمة $P=0.000$). حيث تظهر النتائج أن إدارة المخاطر تفسر ما نسبته 22.2% من التباين في الحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل (معامل التحديد 0.222)، وهي أعلى نسبة تفسير بين الفرضيات الثلاث التي تم اختبارها، مما يشير إلى أن هذا البعد قد يكون الأكثر تأثيراً في معالجة مشكلة التمهيد في المصارف السودانية. معامل الانحدار المرتفع (0.840) مع دلالة إحصائية عالية ($P=0.000$) يؤكد أن لكل وحدة زيادة في كفاءة إدارة المخاطر، يتحقق 0.840 وحدة تحسن في الحد من تمهيد الدخل. هذه النتيجة القوية تدعم بقوة الفرضية الثالثة، وتقترح أن أنظمة إدارة المخاطر الفعالة قد توفر آليات استباقية للكشف عن ممارسات التمهيد ومنعها، أكثر من الأدوار الرقابية أو الاستشارية للمراجعة الداخلية. قيمة F الكبيرة (42.110) تدعم بشكل قوي صلاحية النموذج الإحصائي. هذه النتائج تتفق مع الأدبيات التي تؤكد على أهمية الربط بين إدارة المخاطر وجودة التقارير المالية، كما تشير إلى أن البيئة المصرفية السودانية قد تستجيب بشكل أفضل للنهج القائم على إدارة المخاطر في معالجة مشكلات التمهيد المحاسبي

خاتمة:

أثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل في المصارف السودانية. تتوافق هذه النتيجة مع نتائج

دراسة عبد الرحمن (2018) التي أكدت أن الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية، وخاصة الدور الحوكمي، ساهمت في تحقيق المعاملة العادلة ونمو حقوق المساهمين ضمن إطار الحوكمة، مما يشير إلى الدور الحيوي للحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية والحد من السلوكيات غير السليمة للإدارة. كما أيدت نتائج دراسة آدم (2021) هذا التوجه، إذ بينت أن تفعيل الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية عزز موثوقية التقارير المالية وساهم في كشف الغش المالي. من جهة أخرى، أبرزت دراسة Timothy (2021) أهمية خبرة وأداء مجلس الإدارة، وإن لم تظهر استقلالية المجلس مؤشراً مهماً، إلا أن الحوكمة بشكل عام ارتبطت بتحسين جودة التقارير المالية. مما يميز دراسة الباحثان هو تركيزها الدقيق على العلاقة المباشرة بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية تحديداً وممارسات تمهيد الدخل، وهو ما يعطي بعداً تطبيقياً في بيئة المصارف السودانية، ويوفر دليلاً عملياً على فعالية هذا الدور في الحد من التلاعب في نتائج الدخل.

أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية والحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل في المصارف السودانية. هذه النتيجة تتلاقى مع ما توصلت إليه دراسة عبد الرحمن (2018)، حيث أكدت أن تقديم الخدمات الاستشارية والتأكيدية من قبل المراجعة الداخلية ساعد في تعزيز حقوق المساهمين ورفع مستوى الحوكمة، ما انعكس إيجاباً على عدالة المعاملة وتقليل فرص التلاعب. كما دعمت نتائج دراسة أحمد (2021) هذا الاتجاه، إذ أشارت إلى أن أبعاد المراجعة الداخلية الحديثة، ومنها الدور الاستشاري، تساعد في تعزيز الرقابة وضمان دقة المعلومات، وبالتالي تقليل فرص إدارة الأرباح. ومع ذلك تميزت دراسة الباحثان بقياس الأثر الاستشاري للمراجعة الداخلية بشكل مباشر على تمهيد الدخل، وهو جانب لم يتم تناوله بالتفصيل في الدراسات السابقة، مما يعزز من أهمية الدور الاستشاري كأداة للحد من التلاعب في القوائم المالية.

أثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عالية بين فعالية إدارة المخاطر والحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل في المصارف السودانية. تتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة آدم (2021)، التي أكدت أن الأنشطة المعاصرة للمراجعة الداخلية، وخاصة إدارة المخاطر، أسهمت في كشف الممارسات غير السليمة ومنعت الغش المالي، وأوصت بتفعيل هذه الأنشطة ورفع كفاءة المراجعين. كما تدعم نتائج دراسة محمد (2022) هذا التوجه، إذ أشارت إلى أن التزام المراجعين بالموضوعية والمهنية يساهم في الحد من إدارة الأرباح. ما تميزت به دراسة الباحثان هو

الربط المباشر بين فعالية إدارة المخاطر كأحد أبعاد المراجعة الداخلية وبين الحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل تحديداً، وهو ما يضيف بعداً تطبيقياً عملياً في قطاع المصارف السودانية، ويوضح بجلاء دور إدارة المخاطر في حماية بيانات الدخل من التلاعب.

التوصيات:

1. تعزيز الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية من خلال تحديث السياسات والإجراءات الرقابية لزيادة فعاليته في الحد من ممارسات سياسة تمهيد الدخل.
2. تفعيل الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية من خلال تدريب الكوادر على المهارات الاستشارية المتقدمة وتطوير آليات تقديم التوصيات الاستراتيجية.
3. تحسين أنظمة إدارة المخاطر مع التركيز على تعزيز آليات المتابعة والتقييم المستمر للمخاطر المحتملة وآثارها طويلة المدى.

قائمة المراجع:

المؤلفات

- The Institute of Internal Auditors. (1994). Statement of Internal Auditors responsibilities. New York: The Institute of Internal Auditors.
- Mulford, Charles W., Comiskey, Eugene E. (2002). The Financial Numbers Game: Detecting Creative Accounting Practices. USA: John Wiley & Sons Inc.

الأطروحات

- أبو تمام، ميساء محمد سعد. (2013). مدى إدراك المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفق النقدي، كلية العلوم الإدارية، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- أحمد، بله أحمد علي. (2021). الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية. معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، السودان.
- آدم، منير حسن مصطفى. (2021). أثر الأنشطة المعاصرة للمراجعة الداخلية في اكتشاف الغش في القوائم المالية: دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي. كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.

المقالات

- خليل، جيهان طه. (2008). تقييم دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر بالتطبيق على القطاع المصرفي. مجلة الشروق للعلوم التجارية، المعهد العالي للحسابات وتكنولوجيا المعلومات، العدد 2، ص 91.
- رزق، عادل. (2011). المحاسبة الإبداعية بين النظرية والتطبيق ومدى إمكانية تطبيقها في المصارف (القسم الثاني). مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد 19، العدد 2، ص 60.
- سعد الدين، إيمان محمد. (2009). تفعيل الدور الإستراتيجي للمراجع الداخلي للحد من مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية (دراسة ميدانية في البنوك التجارية). مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 74، ج 1، ص 146.
- الرفاعي، إبراهيم مبارك. (2010). جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على البيئة السعودية. بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان "محنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين"، جامعة الملك سعود، كلية إدارة الأعمال، جدة، ص 7-1.
- هويدي، علي محمد حسن. (1998). دراسة اختبارية لبعض محددات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الكويتية. مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، العدد الثاني، أغسطس، ص 374.
- عبد الرحمن، عبد الله عبد الرحمن عبد الله، و خليل عبد الرحمن عادل. (2018). أثر الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية علي حقوق المساهمين في إطار الحوكمة. مجلة الدنانير، الجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 14، ص ص 396-423.
- العربي، طارق محمد الحسن عبد الرحمن. (2022). دور جودة المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة- ولاية الخرطوم. المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 15.
- Timothy, Kaawaase K., Nairuba Christine, Akankunda Benon, & Bananuka Joshua. (2021). Corporate governance, internal audit quality and financial reporting quality of financial institutions. Asian Journal of Accounting Research, 6(3), 348-366. <https://doi.org/10.1108/AJAR-11-2020-0117>

المداخلات

- يوسف، محمد طارق. (2005). التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات. المؤتمر العربي الأول، ورقة عمل بحثية حول التدقيق الداخلي، القاهرة، سبتمبر، ص 28.